الأمم المتحدة

A/66/604*–S/2011/772*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ٨/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن التقرير آخر المستجدات بشأن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (A/66/369-S/2011/590). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

151211 151211 11-62254 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات ذات الصلة

ألف – التطورات السياسية

٣ – تداعت آثار سياسية وأمنية كبيرة من اغتيال رئيس المجلس الأعلى للسلام وزعيم حزب الجماعة الإسلامية والرئيس السابق لأفغانستان، برهان الدين رباني في ٢٠ أيلول/سبتمبر، على يد مفجر انتحاري تظاهر بأنه مبعوث سلام من جماعة طالبان. ولا تزال المسؤولية عن ارتكاب هذا الاغتيال غير واضحة، حيث إنه لم يصدر بيان رسمي ينسب المسؤولية عنه إلى جهة ما. ووجّهت عدة أطراف، من بينها الجمعية الوطنية، نداءات تدعو إلى بذل التعاون الدولي في التحقيق في هذا الهجوم.

٤ – ويمثل اغتيال السيد رباني ذروة لسلسلة من الاغتيالات استهدفت شخصيات شهيرة كانت سابقا من أعضاء التحالف الشمالي أو من المقربين منه، وقد أدى إلى اشتداد المناورات السياسية الداخلية وإضعاف الثقة بين الفصائل والفئات العرقية. واندلع جدل بشأن بعض القضايا الرئيسية، مثل مستقبل عملية السلام وعمل المجلس الأعلى للسلام، والعلاقات مع باكستان، والشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ولوحظ اشتداد في التحزبات السياسية داخل الجماعة الإسلامية، التي هي شبكة طاجيكية أساسا كان لرباني بعض النفوذ فيها، بوصفه أحد مؤسسيها.

٥ – وأصيب رئيس برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، محمد معصوم ستانكزي، بجروح بالغة أثناء الهجوم نفسه لكنه استأنف القيام بمهامه حاليا. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان ٢ ٩٧٤ شخصا قد التحقوا ببرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وأنشئت ٢٨ لجنة من لجان السلام في الولايات. بيد أنه كان لمقتل السيد رباني أثر مثبط على عملية المصالحة الأوسع نطاقا.

٦ – وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت جمعية كبرى تقليدية (لويا جيرغا) في كابل حضرها حوالي ٢ ٠٠٠ مندوب من جميع أنحاء البلد. وفي البداية، كان الغرض من هذا الاجتماع مناقشة الشراكة الاستراتيجية المقترحة بين أفغانستان والولايات المتحدة، ولكن بعد وفاة السيد رباني، اتسع نطاق هذه المناقشة لتشمل النظر في مستقبل عملية السلام. وفي تلك اللويا جيرغا التقليدية، أُعيد تأكيد ولاية المجلس الأعلى للسلام وطُلب إلى الحكومة تعيين رئيس جديد له. ودعا هذا الاجتماع أيضا إلى عدم التفاوض إلا مع الممثلين المعروفين والمشروعين لحركة التمرد وأشار إلى ضرورة أن تتعاون باكستان بصدق مع أفغانستان لكي تنجح عملية السلام.

٧ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئ في كابل حزب جديد اسمه حزب الحقوق والعدالة. ولن يرأس هذا الحزب شخص واحد بل مجلس قيادي، سيشارك فيه عدد من السياسيين ونشطاء المجتمع المدني البارزين، من بينهم وزير الداخلية السابق، حنيف عطمار، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، سيما سمر. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، دخل حزب جونبيش، ومعظم أعضائه من الأوزبكيين، في ائتلاف سياسي جديد، هو ائتلاف الجبهة الوطنية، مع حزب الوحدة وأغلبه من الهزارة، وعدة شخصيات من أصحاب النفوذ من حزب الجماعة الإسلامية. وسيقرر حزب الجماعة الإسلامية في مؤتمر سيعقده مستقبلا إن كان سينضم للائتلاف الجديد.

٨ - وعادت الجمعية الوطنية إلى النشاط مجددا، عند اكتمال النصاب القانوني في مجلس الوولیسي جيرغا (مجلس النواب في إطار الجمعية الوطنية) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وانتهى بذلك الخلاف الذي استمر سنة بعد الانتخابات. وعاد عدد من أعضاء الائتلاف من أجل دعم سيادة القانون إلى الجمعية الوطنية بعد حوالي خمسة أسابيع من مقاطعة جلسات البرلمان. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الوولیسي جيرغا على طلب ميزانية تكميلية بمبلغ ٥١ مليون دولار لإعادة رسملة مصرف كابل. وصدّق المجلس أيضا على تعيين المرشحين لشغل منصب رئيس مديرية الأمن الوطني، ورئيس المصرف المركزي، وأحد أعضاء اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور. ولا يزال يتعين التصديق على ما لا يقل عن سبعة وزراء بالنيابة وثلاثة قضاة جدد في المحكمة العليا.

٩ - وقبل انعقاد اللويا جيرغا التقليدية، كان هناك خلاف حول الوضع القانوني لها، وما إن كانت مستوفية لشروط اللويا جيرغا، وما إن كانت ستمارس سلطة اللويا جيرغا على النحو المحدد في الدستور. فتخوفا من أن تحاول اللويا جيرغا تجاوز سلطة الوولیسي جيرغا المتعلقة بالتصديق على الاتفاقات الدولية أو رفضها، اتخذت الجمعية الوطنية قرارا بالاعتراض على هذا الأمر. وقد عمد الرئيس كرزاي إلى تهدئة هذه المخاوف في كلمته الافتتاحية، موضحا أن الهدف هو التماس المشورة وأن أي توصيات ستُعرض على الجمعية الوطنية، حسب الأصول، لتنظر فيها وتتخذ قرارات بشأنها.

١٠ - وأيدت جمعية اللويا جيرغا التقليدية اعتزام الحكومة إبرام اتفاق شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة على أساس الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان. وكررت توصيات الجمعية أيضا التحفظات التي أعرب عنها الرئيس كرزاي في كلمته الافتتاحية بشأن الغارات الليلية وعمليات تفتيش المنازل التي يقوم بها جنود أجانب، فضلا عن مراكز الاحتجاز الخارجة عن سيطرة الحكومة. وفي الختام، طمأن الاجتماع البلدان المجاورة، كما فعل

الرئيس من قبل، إلى أنه لن يُسمح لأي وجود عسكري أجنبي في أفغانستان بالقيام بعمليات إلا داخل أفغانستان.

باء – التطورات الأمنية

١١ – واصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث الأمنية المتصلة بعمل المدنيين وتنقلهم وسلامتهم في جميع أنحاء البلد، والتي تؤثر على إنجاز الأنشطة والبرامج المقررة للأمم المتحدة. وعلى غرار الاتجاهات الموسمية، انخفضت الحوادث الأمنية في شهر أيلول/سبتمبر (١ ٧٥٤) وتشرين الأول/أكتوبر (١ ٥٠٩) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (١ ٤١٦) بالمقارنة بفترة الأشهر الثلاثة السابقة. وتراجع عدد الحوادث أيضا بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠: في شهر أيلول/سبتمبر (٢ ٢٨٤؛ وهذا عدد مرتفع بشكل غير عادي، يُعزى جزئيا إلى الانتخابات البرلمانية)، وتشرين الأول/أكتوبر (١ ٧٩٠) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (١ ٥٩١). وينبغي وضع هذا الاتجاه الفصلي في سياق الأحد عشر شهرا الأولى، حيث أنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بلغ المتوسط الشهري لعدد الحوادث المتصلة بالأمن ٩٩٥ ١ حادثا لعام ٢٠١١، أي بزيادة نسبتها ٢١ في المائة بالمقارنة بالأحد عشر شهرا الأولى من عام ٢٠١٠.

١٢ – وشكّلت الاشتباكات المسلحة وحوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة أغلبية هذه الحوادث، حيث يُعزى إليها ٦٥ في المائة تقريبا من مجموع الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانتقل تركيز الأنشطة العسكرية وأنشطة المتمردين من الجنوب إلى الجنوب الشرقي من البلد، وبخاصة في ولايات المنطقة الجنوبية الشرقية وولاية كونار في المنطقة الشرقية. ويُعزى ذلك جزئيا إلى تعطيل نشاط المتمردين في ولاية هلماند؛ كما يعكس جزئيا قيام المتمردين بعمليات على المستوى المحلي في المناطق الحدودية.

١٣ – ووقعت ١٣ هجمة انتحارية في أيلول/سبتمبر، و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، و ٩ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكانت ٩ منها هجمات معقدة. ورغم أن هذا كان متسقا مع الاتجاهات السابقة، فإن نوعية المواقع المستهدفة والأفراد المستهدفين أثارت صدى إعلاميا كبيرا. ومن أبرز هذه الهجمات الانتحارية الهجوم الذي استهدف فريق إعادة إعمار الولايات التابع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في ولاية بنجشير، وعملية انتحارية بسيارة مفخخة استهدفت القوة الدولية في جنوب كابل وأودت بحياة ١٣ من الأفراد العسكريين والمدنيين، وهجوم انتحاري معقد ضد شركة دولية للأعمال اللوجستية تعاقدت معها القوة الدولية ويوجد مقرها على مقربة من مطار هرات، مما تسبب في إغلاق المطار بصفة مؤقتة. وتعكس هذه الهجمات أيضا سعي حركة التمرد إلى إثبات اتساع المدى الجغرافي لنشاطها.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أدانت الأمم المتحدة بقوة هجمات وقعت في كابل ومزار شريف، أدت إلى مصرع عشرات من المدنيين الأفغان كانوا متجمعين لإحياء بعض الاحتفالات الدينية. وبرغم التهديدات، تضاءل عدد الحوادث الأمنية المتصلة بجمعية اللويا جيرغا التقليدية. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في باكتيا، وقع هجوم على مجتمع المجلس الإداري للمقاطعة عندما كان يجري به اختيار الممثلين؛ وخلال الاجتماع نفسه، أُطلقت قذيفتان صاروخيتان، مما تسبب في وقوع أضرار ضئيلة في حي مجاور وإصابة شخص بجروح طفيفة. واستمر المتمردون في ممارسة الترويع من خلال الاغتيالات التي تستهدف مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأفرادا من قوات الأمن وزعماء سياسيين ودينيين محليين من ذوي النفوذ، حيث ظل عدد الاغتيالات مماثلا لعددها في عام ٢٠١٠. وانتقل تركيز عمليات الاغتيال من المناطق الجنوبية إلى منطقة الجنوب الشرقي والمنطقة الشرقية، حيث وقع فيهما معا أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع الاغتيالات.

١٤ - وتمثلت أبرز حادثة طالت مباشرة موظفي الأمم المتحدة في هجوم معقد وقع في قندهار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أدى إلى مقتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين وجرح اثنين آخرين في مجمّع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم يُقتل أو يُصب موظفون آخرون نتيجةً لعملهم في المنظمة. ولكن المتمردين اختطفوا موظفا وطنيا لفترة وجيزة ثم أطلقوا سراحه دون أن يصاب بأذى. ومع ذلك، لا تزال بيئة العمل متقلبة بالنسبة لأنشطة المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية ولا يزال موظفو الأمم المتحدة الوطنيون وموظفو المنظمات غير الحكومية يتعرضون لأعمال تخويف متفرقة من جانب المتمردين والعناصر الإجرامية.

١٥ - وبعد إجراء مشاورات متأنية مع السلطات دون الوطنية، وبناء على التوصيات الصادرة عن المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وافق الرئيس كرزاي، بعد إضافة منطقة واحدة، على قائمة المناطق المحددة للمرحلة الثانية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى السيطرة الأفغانية، وذلك في اجتماع لمجلس الأمن الوطني في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقدر أنه بمجرد إتمام هذه المرحلة، سيصبح أكثر من نصف سكان أفغانستان يعيشون في مناطق تشهد تنفيذ عملية نقل المسؤوليات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحدث أي تدهور يُذكر في النظام العام في المناطق التي سُلِّمت فيها المسؤولية الأمنية إلى الجانب الأفغاني في إطار المرحلة الأولى لنقل المسؤوليات، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١١. ولم تكشف الحوادث الأمنية في تلك المناطق عن فروق ملحوظة عن الاتجاهات الموسمية. وأفيد بأن قوات الأمن الوطني الأفغانية زادت من عدد عملياتها ورفعت

مستواها، ونفّذت بعض هذه العمليات دون مساعدة، وإن كان الدعم اللوجستي الذي تقدمه القوات الدولية لا يزال يشكل عنصرا هاما في هذه الجهود.

١٦ - وفي اجتماع المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أشار رئيس لجنة تنسيق عملية الانتقال إلى أن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر لشبونة لا تزال ماضية في مسارها: فقد بدأ الانسحاب العسكري التدريجي؛ وجرى تنشيط عملية كابل؛ ويتواصل سير الأعمال التحضيرية لإقامة الشراكات الاستراتيجية. وقد أصبح المجتمع الدولي يقر حاليا وعلى نطاق واسع بأن ضعف الحوكمة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية يمكن أن يُقوض المكاسب الأمنية، ومن ثم يلزم اتباع نهج متوازن إزاء الاعتبارات الأمنية وغير الأمنية. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور في مجال الدعوة والتيسير من أجل تعزيز وتشجيع الترابط بين القوة الدولية والجهات المانحة وحكومة أفغانستان على نحو يكفل الاهتمام بصفة رئيسية بعناصر الحوكمة وسيادة القانون والتنمية بوصفها عناصر أصيلة في عملية نقل المسؤولية الأمنية بصفة مستديمة.

١٧ - وواصلت البعثة أيضا جهود الرصد وتقديم المشورة بشأن المبادرات الأمنية على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشرطة المحلية الأفغانية وبرنامج حماية الهياكل الأساسية الحيوية ومبادرات الدفاع المحلية الأخرى وهي في تزايد مستمر. وتضم الشرطة المحلية الأفغانية حاليا أكثر من ٠٠٠ ٩ فرد في ٥٦ موقعا مرخَّصا من قبل وزارة الداخلية. ومع أن قوات الدفاع المحلية هذه ساهمت في تحقيق الاستقرار في بعض المناطق، لا يزال البرنامج مثيرا للجدل، بسبب الآثار التي يمكن أن تترتب عليه فيما يتصل بمسائل انتهاكات حقوق الإنسان، ونقص حماية المدنيين، والإفلات من العقاب، والفرز، والقيادة والسيطرة، واحتمال عودة ظهور الميليشيات المنحازة عرقيا أو سياسيا. وتواصلت البعثة مع السلطات المعنية بشأن هذه الشواغل وكذلك بشأن ادعاءات محددة، وأُبلغت بأنه سيُبذل المزيد من الجهود لتوفير رقابة صارمة.

١٨ - ولا تزال تجري عملية تفكيك شركات الأمن الخاصة والاستعاضة عنها بقوة الحماية العامة الأفغانية الخاضعة للحكومة. وكشف استعراض جرى على امتداد ستة أشهر عن عدد من المسائل المتصلة بالقدرات، ولا سيما القدرة على تسيير مشاريع أمنية واسعة النطاق على نحو يتسم بالكفاءة المالية والقانونية. وقد أنشأت وزارة الداخلية حاليا منصب نائب جديد للوزير مكلّف بقوة الحماية العامة الأفغانية. وبالتعاون مع القوة الدولية وبدعم من الجهات المانحة الدولية، ستعمل فرقة عمل خاصة على تنفيذ هذه المبادرة بشكل تام بحلول آذار/مارس

٢٠١٢، وهو الموعد المقترح لإتمام تفكيك شركات الأمن الخاصة. ويمثل إنشاء قوة الحماية العامة الأفغانية مؤشرا إضافيا على أن حكومة أفغانستان آخذة في تحمّل المسؤولية عن القيادة الأمنية؛ ويلزم إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة ألا تنجم عن الاستعاضة عن شركات الأمن الخاصة بقوة الحماية العامة الأفغانية آثار سلبية على مشاريع التنمية والمساعدة في مختلف أنحاء أفغانستان.

١٩ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبقى أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد على الاتفاق المتوصل إليه في إطار لجنة الأمن الدائمة في ٢٨ حزيران/يونيه على زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية من ٠٠٠ ١٣٤ فرد إلى ٠٠٠ ١٥٧ فرد وزيادة عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني من ٦٠٠ ١٧١ جندي إلى ٠٠٠ ١٩٥ جندي. وأُبقي أيضا على الاتفاق ذي الصلة بشأن تسريع الجهود الرامية إلى إكساب قوة الشرطة الطابع المهني وبشأن الإصلاحات المؤسسية والإدارية لوزارة الداخلية.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٠ - واصلت حكومة أفغانستان تعزيز الحوار والتعاون مع البلدان المجاورة ومع المنطقة الأوسع نطاقا، وسط اهتمام زائد من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بتعزيز التعاون الإقليمي. وعُقد ''مؤتمر اسطنبول المتعلق بأفغانستان: التعاون والأمن في قلب آسيا'' في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة وزير خارجية أفغانستان، زلماي رسول، ووزير خارجية تركيا، أحمد أوغلو، وبتيسير من جانب تركيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وذلك بعد اجتماعين تحضيريين عقدا في أوسلو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي كابل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. واعتمدت البلدان الأربعة عشر المشاركة في المؤتمر، من البلدان المجاورة والبلدان القريبة وبلدان المنطقة، عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، التي قوبلت بالترحيب والتأييد من جانب ٢٢ من البلدان والمؤسسات والمنظمات الأخرى التي حضرت المؤتمر بصفة مراقبين. وتؤكد عملية اسطنبول من جديد المبادئ العامة للتعاون الإقليمي، ولكنها تشتمل أيضًا على قائمة من التدابير المحددة لبناء الثقة، لكي تنظر فيها بلدان المنطقة. وطُلب من حكومة أفغانستان أن تعمم ورقة مفاهيمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تعرض فيها جدول أعمال مؤتمر للمتابعة على المستوى الوزاري، يُعقد في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وطُلب منها أيضا أن ترأس اجتماعًا تحضيريًا يعقد على المستوى الفني في وقت سابق للمؤتمر الذي سيعقد في حزيران/يونيه.

٢١ - وقد أثرت التكهنات بشأن المسؤولية عن مصرع السيد رباني تأثيرا سلبيًا على العلاقات الأفغانية - الباكستانية. وعُقد اجتماع ثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر قبل اجتماع اسطنبول، وأحرز قدرا من التقدم في معالجة الشواغل القائمة وإعادة بناء العلاقات بين هذين البلدين الجارين. واتفق في ذلك الاجتماع على جملة أمور منها أن تقوم أفغانستان وباكستان بإنشاء آلية للتعاون في التحقيق في مقتل السيد رباني.

٢٢ - وتحضيرا لمؤتمر قمة ثلاثية من المقرر عقده في إسلام أباد بين رؤساء أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، اجتمع نواب وزراء خارجية البلدان الثلاثة في طهران في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعُقد الاجتماع العاشر لمجلس رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في سانت بطرسبرغ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وضمّ الاجتماع أيضا وفودا من أفغانستان وباكستان جمهورية إيران الإسلامية والهند بصفتها بلدانا مراقبة. ومن النواتج الإيجابية التي تحققت، التزام روسيا بدفع ٥٠٠ مليون دولار لصالح مشروع وسط آسيا - جنوب آسيا لتجارة ونقل الطاقة الكهربائية، الذي سيصل خطوط الطاقة الكهربائية في تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان بباكستان وأفغانستان.

٢٣ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الرئيس كرزاي على اتفاق شراكة بين أفغانستان والهند. ويغطي هذا الاتفاق التعاون السياسي والأمني، والتعاون التجاري والاقتصادي، وتنمية القدرات والتعليم، فضلا عن العلاقات الاجتماعية والثقافية والعلاقات على مستوى المجتمع المدني. وسينفذ هذا الاتفاق في إطار مجلس للشراكة يرأسه وزيرا خارجية البلدين وينعقد بصفة سنوية.

٢٤ - وافتُتِح ''جسر الطاقة'' الذي يربط بين أفغانستان وطاجيكستان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويشمل هذا المشروع خطًا لنقل الطاقة الكهربائية يصل بين محطة سانغتودا الكهرمائية في طاجيكستان وباغلان في أفغانستان. ووفقًا للاتفاق المبرم بهذا الشأن، سيزود هذا الخط الولايات الشمالية من أفغانستان بالطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠١٥. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وقّعت وزارة التجارة والصناعة الأفغانية ووزارة مواجهة حالات الطوارئ في كازاخستان اتفاقًا لتوسيع نطاق الروابط التجارية بين البلدين.

٢٥ - وفي الفترة ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام وزير مكافحة المخدرات في أفغانستان والممثل القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بزيارة تركمانستان وطاجيكستان بهدف العمل على زيادة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات في إطار البرنامج الإقليمي الجديد لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب.

٢٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع فريق الاتصال الدولي في أستانا لصياغة جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المقرر عقده في بون بناء على رؤية أفغانية بهذا الشأن. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، انعقد المؤتمر في بون وأكد من جديد التزام المجتمع الدولي بدعم أفغانستان طيلة الفترة الانتقالية ثم طوال عقد التحول، ٢٠١٥-٢٠٢٤، بما في ذلك في مجال التنمية الاقتصادية وفي الاضطلاع بعملية لتوطيد السلام والمصالحة وفقا للمبادئ المتفق عليها. واتفقت أفغانستان والمجتمع الدولي على العمل معا على تنشيط عملية كابل، وعلى التزام كل منهما بما يخصه بشأن زيادة المعونة الدولية المدرجة في الميزانية وزيادة الشفافية وجهود مكافحة الفساد في أفغانستان. وسبق انعقاد المؤتمر اجتماع للمجتمع المدني في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أكد من جديد المكانة المحورية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكرسة في الدستور الأفغاني.

ثالثاً - حقوق الإنسان

٢٧ - لا تزال حماية المدنيين تشكل شاغلا من الشواغل الرئيسية في جميع أنحاء البلد. فمنذ أواخر آب/أغسطس إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مقتل ٧٩٥ مدنيًا وجرح ١ ٠٨٣ مدنيًا آخر. وفي حين أن عدد الجرحى من المدنيين قد انخفض بنسبة ١٩ في المائة بالمقارنة بفترة الثلاثة أشهر المناظرة من عام ٢٠١٠، ازداد عدد القتلى من المدنيين بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تسببت العناصر المناوئة للحكومة في سقوط ١ ٤٣٢ ضحية من المدنيين (٦٠٩ قتلى و ٨٢٣ جريحاً من المدنيين) أي ما يمثل ٧٧ في المائة من مجموع القتلى المدنيين في الفترة المشمولة بالتقرير، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة بالمقارنة بعدد المدنيين الذين قتلتهم العناصر المناوئة للحكومة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٠. وتسببت القوات الموالية للحكومة في سقوط ٢٠٣ ضحايا من المدنيين (٨٣ قتيلاً و ١٢٠ جريحًا، أي ١٠ في المائة من مجموع القتلى المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير). ويمثل هذا نقصانا بنسبة ٢٥ في المائة في عدد القتلى المدنيين الذين يُعزى مصرعهم إلى القوات الموالية للحكومة، بالمقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٠؛ وهناك نسبة قدرها ١٣ في المائة من حالات قتل المدنيين لم يمكن نسبتها إلى أي طرف من أطراف النزاع.

٢٨ - وعُزى معظم حالات مقتل المدنيين إلى استمرار استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وعمليات الاغتيال المتعمد من جانب العناصر المناوئة للحكومة. وكانت الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة هي المتسبب الأكبر في قتل المدنيين، حيث تسببت وحدها في مقتل ٢٩٦ مدنيًا، أي ٣٧ في المائة من مجموع القتلى المدنيين. وزاد عدد المدنيين الذين صرعتهم الأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وحدثت في جميع أنحاء البلد اغتيالات متعمدة استهدفت مسؤولين حكوميين وأشخاصًا مرتبطين بالفعل أو يُظنّ ارتباطهم بحكومة أفغانستان أو القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وراح ضحيتها ١٨٠ قتيلاً، بزيادة نسبتها ٣٤ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وزاد عدد الهجمات الانتحارية التي يروح ضحيتها مدنيون بنسبة ١٣ في المائة، بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وانخفض عدد الضحايا المدنيين نتيجة للهجمات الجوية بنسبة ٢٦ في المائة بالمقارنة بفترة الأشهر الثلاثة المناظرة من عام ٢٠١٠، بينما زاد عدد الضحايا المدنيين نتيجة لعمليات التفتيش الليلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ١٠ ضحايا (٨ قتلى وجريحان اثنان)، مقابل ٤ ضحايا مدنيين (قتيل واحد، و ٣ جرحى) خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

٢٩ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرًا بعنوان ''معاملة الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز الأفغاني لأسباب متصلة بالنزاع''. واعتمادًا على مقابلات مستفيضة أجريت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١ مع ٣٧٩ محتجزًا في ٤٧ مرفقًا من مرافق الاحتجاز في ٢٢ ولاية، وثّق التقرير استخدام أساليب استجواب تدخل في فئة التعذيب، كما وثّق أشكالاً أخرى من سوء المعاملة وبعض الأفراد كانوا محتجزين من قبل مديرية الأمن الوطنية وكذلك الشرطة الوطنية الأفغانية. ومن بين المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع لدى مديرية الأمن الوطنية، البالغ عددهم ٢٧٣ محتجزا، الذين التقت بهم البعثة، تعرض قرابة النصف (٤٦ في المائة) للتعذيب، وتعرض لمعاملة مماثلة ٣٥ في المائة من الأشخاص البالغ عددهم ١١٧ شخصًا الذين تحتجزهم الشرطة الوطنية الأفغانية. وفي حين أن البعثة لم تجد أن التعذيب يمثل سياسة حكومية أو مؤسسية، فإنها وجدت أدلة مقنعة على حدوث التعذيب على نحو منهجي في خمسة من مرافق الاحتجاز التابعة لمديرية الأمن الوطنية وفي عدة مرافق احتجاز تابعة للشرطة الوطنية الأفغانية. وقد أتاحت مديرية الأمن الوطنية والشرطة الوطنية الأفغانية للبعثة الدخول إلى مرافقهما طوال فترة المراقبة، وبدأتا في تنفيذ خطة تشمل تدابير إصلاحية لمعالجة النتائج التي خلص إليها التقرير، وأوقفت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشكل فوري عمليات نقل المحتجزين إلى ١٦ مرفقًا من مرافق الاحتجاز قررت البعثة أنها

مواقع حدث فيها تعذيب، وأعلنت خطة إصلاحية للتفتيش والتدريب المتعلق بحقوق الإنسان ودعم إجراءات المساءلة التي تتخذها الحكومة.

٣٠ - وسعيا إلى تشجيع إقامة عملية سلام ومصالحة شاملة، يسرت البعثة مبادرة ''حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام''، التي ضمت ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. ونظمت المبادرة أكثر من ٦٥ مجموعة للمناقشة شملت قرابة ١ ٥٠٠ أفغاني من جميع مناحي الحياة في شتى أنحاء البلد، ناقشوا آراءهم بشأن مواضيع السلام والأمن والمرحلة الانتقالية وسيادة القانون والإفلات من العقاب ودور المجتمع الدولي. وبحسب ما ورد في تقرير اللجنة التوجيهية عن أحداث ذلك الحوار، الذي تم إعداده في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ووُزِّع خلال المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في بون، شدد المشاركون على ظاهرة انتشار الفساد، التي تؤثر على جميع نواحي حياتهم تقريبًا وتؤدي إلى انعدام الأمن وغياب التنمية والفرص الاقتصادية إلى انتهاك حقوقهم. وأشار المشاركون أيضًا إلى أن الوجود العسكري الدولي والمساعدة الإنمائية الدولية ينبغي أن يؤديا دورا في مجال التصدي للفساد بوصف ذلك أولوية عاجلة. وأكد المشاركون ضرورة وجود محاورين محايدين للمساعدة في مفاوضات السلام بين الحكومة والمتمردين.

٣١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت البعثة تقريرًا عنوانه ''ما زال الطريق طويلاً''، يوثق تنفيذ نظام العدالة الجنائية لقانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. ووجدت البعثة لدى دراستها لأداء القضاة والمدعين العامين والشرطة في جميع أنحاء أفغانستان في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١، أن بعض التقدم قد تحقق في مجال تطبيق القانون. ولكن حالات استخدام القانون مثَّلت نسبة ضئيلة جدًا في سياق معالجة الحكومة لحالات العنف ضد المرأة. فقد وجد التقرير أن معظم الحالات، بما فيها بعض حالات خطيرة للقتل والاغتصاب، لا تزال تسويتها تتم بآليات متنوعة للوساطة، وليس عن طريق المقاضاة كما يتطلب القانون. وفي هذا السياق، وضع الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع للأمم المتحدة رسائل مشتركة تستهدف التشجيع على العدل بين الجنسين في أفغانستان، ولا سيما في سياق المرحلة الانتقالية. وقد حملت الجماعات النسائية في إطار المجتمع المدني وجماعات مناصرة المرأة والأمم المتحدة هذه الرسائل وأوصلتها إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في بون من أجل إبراز الحاجة المستمرة إلى دعم حقوق المرأة ودعم جهود تمكينها في أفغانستان.

٣٢ - وواصلت فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والتراع المسلح التي تقودها الأمم المتحدة تقديم الدعم لحكومة أفغانستان في تنفيذ خطة العمل الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن منع تجنيد الأطفال ورصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف التراع ضد الأطفال وخلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت الانتهاكات الأكثر تواترا هي تجنيد الأطفال واستغلالهم في عدة أغراض منها مهام التفجير الانتحارية وعمليات بث المتفجرات - وقد ازداد مؤخرًا التجنيد عبر الحدود من جانب حركة طالبان - وكذلك في تنفيذ هجمات على المدارس. ولا يزال قتل الأطفال وتشويههم مبعث قلق بالغ ولا سيما في ضوء الازدياد الملحوظ لحوادث جرح الأطفال وقتلهم.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل واتساق المعونة

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برزت من جديد أهمية عملية كابل والبنية الداعمة لها المتمثلة في المجلس المشترك للتنسيق والرصد. ومتابعة لعمل اللجان الدائمة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه عام ٢٠١١، وبعد توقف استمر ١١ شهرًا بسبب المسائل التي تكتنف وضع مصرف كابل، انعقد المجلس المشترك للتنسيق والرصد اجتماعا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبفضل موافقة البرلمان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على الميزانية التكميلية لإعادة رسملة مصرف كابل، تحقق الشرط الرئيسي اللازم للموافقة على إنشاء برنامج قطري تابع لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي فتح بدوره مجال التفاعل من جديد عن طريق المجلس المشترك بين حكومة أفغانستان والبعثة والمجتمع الدولي.

٣٤ - وفي اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المنعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أقر المجلس سبعة برامج وطنية ذات أولوية، ووافق كذلك على ثلاثة مبادئ أساسية للمشاركة، هي: '١' مركزية واستدامة عملية كابل المرتبطة بالعملية الانتقالية؛ و '٢' المساءلة المتبادلة؛ و '٣' تحسين كفاءة استخدام الموارد الإنمائية في دعم أولويات حكومة أفغانستان في مجالي التنمية والحوكمة، كما تحددها البرامج الوطنية ذات الأولوية.

٣٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختُتمت بنجاح مفاوضات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وحكومة أفغانستان بشأن إنشاء برنامج لصندوق النقد الدولي في أفغانستان مدته ثلاث سنوات. والتزمت حكومة أفغانستان التزامًا راسخًا بتنفيذ برنامج قوي لتحقيق الكفاءة والإصلاح يركز على زيادة تحصيل الإيرادات المحلية، وتعزيز القطاع المالي، وتنفيذ نظام ضريبي تصاعدي يراعي مصلحة الفقراء. وقد أتاح إنجاز هذه المفاوضات، التي ظلت طاغية على جدول أعمال التنمية والحوكمة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تجدد الاهتمام

بطرائق التمويل من الميزانية مثل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، وتجدد الاهتمام الرسمي من جانب المجتمع الدولي بعملية كابل من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

٣٦ - وقد عقدت سلسلة ثانية من اجتماعات اللجان الدائمة في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الحوكمة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، تلاها اجتماع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاحت اجتماعات اللجان الدائمة فرصة لتبادل الآراء بشكل صريح، وتم خلال ذلك اتفاق الحكومة والمجتمع الدولي على تحويل تركيز المناقشات إلى كفالة تطبيق آليات سليمة للتمويل من أجل تحقيق الأولويات الحكومية عن طريق البرامج الوطنية ذات الأولوية. وأقر المجلس بعدئذ برنامجين وطنيين ذوي أولوية ليصل المجموع إلى ١١ برنامجاً من أصل ٢٢ برنامجا وطنيا تم إقرارها من حيث المبدأ في مؤتمر كابل لعام ٢٠١٠

٣٧ - وأقر المجلس المشترك للتنسيق والرصد من حيث المبدأ العملية التي طُرحت في ورقة تقدمت بها حكومة أفغانستان لمعالجة الفجوة المالية التي سيواجهها هذا البلد بعد المرحلة الانتقالية. وضمت الورقة، مع الالتزامات المقدَّمة إلى صندوق النقد الدولي، التزامات مجدَّدة بتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وإنجاز الخدمات العامة. وكانت هذه الورقة المعنونة ''نحو أفغانستان مكتفية ذاتيًا'' مصدرًا للمعلومات في المناقشات التي جرت بين الحكومة والمجتمع الدولي في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المنعقد في بون. واتفق المانحون أيضًا على العمل مع الحكومة من خلال ''عملية كابل'' على تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية على نحو مستدام يتسم بالمسؤولية المالية.

خامسا - الحوكمة وسيادة القانون

٣٨ - استمرت جهود الحكومة الرامية إلى معالجة مشكلة محدودية وجود مسؤولي قطاع العدالة على مستوى المقاطعات بسبب المخاوف الأمنية وضعف البنية الأساسية وانخفاض المرتبات. ومما له أهمية رمزية في هذا الصدد، انعقاد الجمعية العمومية الثانية لنقابة المحامين المستقلة الأفغانية. وقد شهدت هذه النقابة التي تأسست في عام ٢٠٠٨ زيادة في عدد أعضائها بمقدار ثلاثة أضعاف، من ٤٠٠ عضو إلى نحو ١ ٢٠٠ عضو حاليا. وفي حين أن شوط النمو لا يزال طويلا، فإن الاعتراف بدور مهنة المحاماة وبأهمية استقلالها. آخذ في التزايد داخل وكالات إنفاذ القانون وفي أوساط النيابة العامة والمحاكم.

٣٩ - وسعيا من البعثة إلى دعم المديرية المستقلة للحوكمة المحلية وتنسيق المساعدة الدولية من أجل زيادة فعالية مجالس الولايات في اتباع مبادئ الحكم الرشيد، أجرت البعثة دراسة بشأن نقاط القوة والضعف في تلك المجالس. وتضمنت هذه الدراسة، التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر، توصيات بشأن السياسات موجهة إلى المديرية المستقلة للحوكمة المحلية والأطراف المعنية للعمل على إقامة نظام للحوكمة التمثيلية يتسم بمزيد من الفعالية والشمول والشفافية، بما في ذلك '١' التركيز مجددا على احترام القواعد والإجراءات المقررة؛ و '٢' تنقيح قانون مجالس الولايات ونظمها الداخلية القائمة بهدف زيادة تحديد الأدوار والمسؤوليات؛ و '٣' زيادة الدعم المالي؛ و '٤' مواصلة تنمية القدرات؛ و '٥' النظر في إجراء تعديلات للتشريعات ذات الصلة من أجل تحسين تمثيل جميع المقاطعات والمجتمعات المحلية.

٤٠ - وواصلت البعثة تنسيق الدعم المالي والتقني المقدم إلى عملية الميزنة المحلية الجديدة التي تقودها الحكومة، وهي مبادرة رائدة تحدد آليات تفويض الصلاحيات المالية والشرائية من الحكومة المركزية إلى الولايات. ويُرجَّح أن تساعد هذه الآلية لدى تنفيذها على إيجاد نظام للإبلاغ المالي أكثر فعالية وشفافية وكفاءة، يتناول التدابير الرئيسية المشمولة في سياسة الحوكمة على الصعيد دون الوطني.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، أبرم برنامج أفغانستان للحوكمة دون الوطنية المدعوم من الأمم المتحدة خطابات اتفاق تسهل نشر الخبرات التقنية وشراء الخدمات والسلع للإدارات التابعة للمديرية المستقلة للحوكمة المحلية و ٣٢ من مكاتب حكام الولايات ومجالس الولايات والبلديات. وتمثل خطابات الاتفاق هذه خطوة هامة نحو إنشاء آليات تؤدي إلى فض مركزية السلطات المالية عن طريق التفويض إلى المستوى دون الوطني.

٤٢ - وقامت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في أيار/مايو ٢٠١١ بزيارة أفغانستان لمدة أسبوعين للمرة الثالثة منذ إنشائها. وانتهت اللجنة من إعداد ٣١ توصية للوزارات الحكومية والمجتمع الدولي من أجل مكافحة الفساد على المستويات الاستراتيجية والتنفيذية والتكتيكية، وتعتزم حاليا مناقشة تنفيذ هذه التوصيات مع الرئيس والوزارات الحكومية والجهات المانحة والمجتمع المدني، وينتظر أن تصدر تقريرا علنيا بشأن التقدم المحرز في التنفيذ.

سادسا - المساعدة الإنمائية والإنسانية

٤٣ - قدمت هيئة الإحصاءات المركزية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم تقني من الأمم المتحدة، أول دراسة استقصائية في المجالين الاجتماعي - الديمغرافي والاقتصادي على مستوى

الولايات مع الحصر الموسع للمنشآت والمؤسسات والأسر المعيشية في باميان. وتقدم هذه الدراسة بيانات بالغة الأهمية بشأن التخطيط الإنمائي وتقرير السياسات والإدارة العامة. ونظرا إلى أن الدراسة تغطي عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ٤٠ من الأسر المعيشية، فإنها تشكل أكبر وأشمل دراسة استقصائية اجتماعية - اقتصادية حتى الآن في أفغانستان، تصل البيانات التي توفرها إلى مستوى المقاطعات. وتعتزم الهيئة تكرار إجراء هذه الدراسة في الـ ٣٣ ولاية المتبقية في أفغانستان فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ من أجل توفير قاعدة قوية من البيانات على المستويين الوطني ودون الوطني. ويتطلب إنجاز هذا العمل تمويلا إضافيا قدره ٩٦ مليون دولار.

٤٤ - وبغية المساعدة على إنارة الطريق أمام المناقشات التي ستجرى خلال فترة الستة أشهر أو الاثني عشر شهرا التالية استعدادا لاستعراض نصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ستضاف إلى مجموعة الأولويات الحالية سبعة مجالات جديدة. ووعيا بالحاجة إلى مراعاة الاتساق مع البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان، حُددت هذه المجالات الإضافية ذات الأولوية كما يلي: '١' تنمية القدرات؛ و '٢' الشباب؛ و '٣' التنمية الحضرية؛ و '٤' المسائل السكانية؛ و '٥' إعادة إدماج العائدين؛ و '٦' إدارة الموارد الطبيعية؛ و '٧' البيانات الأساسية اللازمة للدلالة بوضوح على مدى التقدم نحو تحقيق النتائج الإنمائية.

٤٥ - وقد تسببت محدودية سقوط الثلوج والأمطار خلال فصلي الشتاء والربيع الماضيين في حدوث الجفاف على نحو متدرج ببطء. وقد أضر هذا بالأمن الغذائي والتغذية والصحة وبفرص الحصول على المياه لثلاثة ملايين نسمة في ١٤ ولاية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والغربية من البلد في منتصف عام ٢٠١١. ويعمل مجتمع المساعدة الإنسانية على تلبية الاحتياجات الناجمة عن هذه الحالة الطارئة، بالتعاون مع خلية تنسيق جهود مكافحة آثار الجفاف التي أنشأتها حكومة أفغانستان بقيادة وزير الزراعة والري والماشية، محمد آصف رحيمي. وثمة حملة دُشنت في ١ تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة نائب الرئيس خليل، وأسفرت عن زيادة رصيد النداء الموحد من أجل أفغانستان من ٤٥٣ مليون دولار إلى ٥٨٢ مليون دولار. وأصبحت نسبة تمويل النداء الموحد تبلغ حاليا ٥٩ في المائة. وقد أعدت مجموعة الأمن الغذائي، التي يتقاسم قيادتها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، استجابة تفصيلية للتصدي للجفاف في الولايات المتضررة للفترة الممتدة إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عن طريق توزيع علف الحيوان والبذور والمساعدات الغذائية وبرامج الغذاء والنقد مقابل العمل.

٤٦ - وفي إطار المبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى، وفرت الأمم المتحدة مياه الشرب المأمونة عن طريق نقل المياه بالصهاريج في حالات الطوارئ وإصلاح مصادر المياه، ويستفيد من ذلك ما يقدر بنحو مليون شخص. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الشديد الحاد الذين استقبلهم برنامج مكافحة سوء التغذية الشديد الحاد وزودهم بالعلاج اللازم قد بلغ ٣٨٥ ٣١ طفلا، أي ما يقرب من ضعف عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٠ وقدره ٧٠٠ ١٦ حالة.

٤٧ - وتفيد تقديرات الأمم المتحدة أنه في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بلغ عدد المشردين داخليا من جراء النزاع في أفغانستان حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ شخص. ومنذ صدور التقرير السابق، أدى استمرار النزاع بين الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والعناصر المناوئة للحكومة إلى تشريد عدد يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٦٢ شخص فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بزيادة نسبتها ٥١ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكان من بين التحديات الرئيسية انتشار أحوال الجفاف وندرة الأمطار في كثير من أرجاء المنطقتين الشمالية والغربية في أفغانستان، بما فيها المواطن الأصلية للمشردين داخليا، مما زاد من مواطن الضعف وجعل حالات التشريد تتزايد.

٤٨ - وواصلت وزارة الصحة العامة في أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة، جهودها المعززة الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال، مع التركيز بصفة خاصة على المنطقة الجنوبية حيث توجد أغلبية حالات الإصابة المبلغ عنها. ويعاني البلد بمجمله من تفشي فيروسات شرسة لشلل الأطفال، حيث أبلغ عن حدوث ٥٨ حالة حتى الآن في عام ٢٠١١، بعد أن كان هذا العدد ٢٠ حالة في عام ٢٠١٠. واضطلعت الأمم المتحدة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بجولة إضافية من التلقيحات ضد شلل الأطفال استهدفت عددا من المناطق التي تشتد فيها درجة الخطورة. ووفرت الأمم المتحدة أيضا الأدوية الأساسية لمديريات الصحة بالولايات من أجل تعزيز التأهب لحالات الطوارئ، بالإضافة إلى الإمدادات الطبية اللازمة لحالات الطوارئ من أجل دعم جهود التصدي لحالات التفشي الواسع النطاق لأمراض الحصبة والكوليرا وحمى التيفود التي تجاوزت قدرات التصدي المحلية.

٤٩ - ودعمت الأمم المتحدة عملية إتمام صياغة استراتيجية وخطة عمل أفغانستان للصحة الإنجابية وعملية صوغ السياسة والاستراتيجية الوطنيتين الأوليين لخدمات التمريض والقبالة. ودعما للتنفيذ، أنشئت اللجنة الوطنية المعنية ببقاء الأم والطفل بالإضافة إلى ثماني لجان

في الولايات. ووعيا من الأمم المتحدة بأن الصحة حق من حقوق الإنسان، قامت بدعم عملية وضع الصيغة الأولية لسياسة وزارة الصحة العامة بشأن الصحة وحقوق الإنسان.

٥٠ - ونظرا لأن نشر الإلمام بالقراءة والكتابة وتمكين المرأة هما من المجالات الحيوية في أفغانستان، دعمت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٣٢٢ مركزا لتعليم النساء القراءة والكتابة في دايكوندي وباداكشان، وهما ولايتان تستهدفهما مبادرات صحة الأمهات والأطفال الحديثي الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت ميزانية قدرها ٥٥,٧ مليون دولار لأفغانستان في إطار برنامج الشراكة العالمية من أجل التعليم. ويهدف البرنامج، الذي يستمر ثلاث سنوات، إلى زيادة فرص الحصول على التعليم على قدم المساواة، ولا سيما للفتيات، في ٥٥ مقاطعة في ١٣ ولاية تتسم بانخفاض مؤشرات التعليم والأمن بها.

سابعا - مكافحة المخدرات

٥١ - كشفت الدراسة الاستقصائية المعنية بالأفيون في أفغانستان التي أجرتها وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصدرت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أنه نتيجة لانعدام الأمن وارتفاع الأسعار، بلغت مساحة زراعة الخشخاش في أفغانستان ١٣١ ٠٠٠ هكتار، بزيادة نسبتها سبعة في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وتركَّز ٧٨ في المائة من هذه الزراعة في ولايات هلمند وقندهار وأوروزغان ودايكوندي وزابول في الجنوب، و ١٧ في المائة منه في ولاية فراه وبادغيس ونمروز في الغرب. وهذه الولايات هي من أشد الولايات معاناة من انعدام الأمن في البلد. بيد أن حركة التمرد ليست هي القوة الدافعة الرئيسية وراء هذه الزراعة، حيث أن معظم الأرباح الآتية من الأفيون تحققها شرائح أخرى من المجتمع تشمل المسؤولين الفاسدين، وملاك الأراضي، والمجرمين. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج المحتمل في عام ٢٠١١ إلى ٨٠٠ ٥ طن، بزيادة نسبتها ٦١ في المائة عن إنتاج عام ٢٠١٠ البالغ ٦٠٠ ٣ طن. وزادت أسعار الأفيون الجاف بنسبة ٤٣ في المائة، بالمقارنة بعام ٢٠١٠؛ ومن المقدر أن تزداد القيمة الكلية للأفيون بسعر التسليم في المزرعة بنسبة ١٣٣ في المائة، أي من ٦٠٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١١.

٥٢ - وأما شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان، التي كان متوقعا خفض وضعها إلى قوة شرطة عادية، فقد ظلت إدارة مستقلة في إطار وزارة الداخلية، يرأسها نائب وزير لشؤون مكافحة المخدرات. وأطلقت الوزارة ووكالات إنفاذ القانون الداعمة (وزارة الداخلية، والمديرية الوطنية للأمن، وفرقة العمل المشتركة المجمعة) مبادرة جديدة تهدف إلى

فرض جزاءات على الملاك والمستأجرين وفق ما يتوخاه القانون المتعلق بحملة مكافحة المُسْكرات والمخدرات ومراقبتها. واستهدفت هذه المبادرة تعريف السكان وتحذيرهم بشأن الحكم المتضمن في قانون مكافحة المخدرات الذي يقضي بأن الأراضي المزروعة بالخشخاش ستتعرض للإبادة القسرية، وسيتعرض ملاكها للمحاكمة.

٥٣ - واجتمع وزراء مكافحة المخدرات من أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في كابل لتعزيز تدابير التصدي للتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي، في إطار المبادرة الثلاثية التي أُبرمت بوساطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتعزز المبادرة منذ بدئها في عام ٢٠٠٧ أنشطة تبادل المعلومات، والعمليات التي تقودها أجهزة المخابرات وتستهدف الشبكات الكبرى العابرة للحدود الوطنية، بالإضافة إلى بناء الثقة. ومنذ عام ٢٠٠٩ أسفرت ١٢ عملية لمكافحة المخدرات تولت تنسيقها خلية التخطيط المشتركة عن ضبط عدة أطنان من المخدرات غير المشروعة، واعتقال العديد من مهربي المخدرات. وقد تعزز هذا التعاون بفضل الإعلان الوزاري الذي وقّعته البلدان الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد الوزراء الأخطار الناشئة في المنطقة، بما في ذلك التهريب عن طريق البحر وغسل الأموال، التي سيتم التصدي لها في عمليات مقبلة في إطار المبادرة الثلاثية. وحضر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، هذا الاجتماع الذي تزامن انعقاده مع زيارته لكابل في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثامنا - دعم البعثة

٥٤ - استمرت أعمال تعزيز الأمن وفقا لمعايير العمل الأمنية الدنيا المنقحة في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء البلد. وفي ظل بيئة العمل الأمنية المعاكسة في منطقة البعثة حاليا، ليس بمقدورنا بعد توقع تاريخ محدد للانتهاء من هذه الأعمال. ولا يزال التطور جاريا في الحالة الأمنية مع استمرار البعثة في اتخاذ تدابير إضافية للحد من شدة المخاطرة. بيد أنه، فيما عدا بعض التحسينات الإضافية، لا يُنتظر في الوقت الراهن أن يتطلب عام ٢٠١٢ أي مشاريع رئيسية جديدة.

٥٥ - وقد ظل العمل جاريا في جميع المقار الإقليمية. وأُحرز تقدم كبير في تشييد المجمع الإقليمي الجديد في مزار شريف، ويوشك المجمع الإقليمي الجديد في قندهار على الاكتمال. ووفقا للمتوقع في التقرير السابق (A/66/369-S/2011/590)، عاد الموظفون إلى معظم مكاتب الولايات عند إتمام أعمال التعزيز الأمني الإضافية اللازمة طبقا لمعايير العمل الأمنية الدنيا المنقحة.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان معدل الشغور العام ١٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٩ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين. أما الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٢، التي تبلغ ٢٤١,٥ مليون دولار (مقابل ٢٧٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠١١)، متضمنة الحفاظ على المستوى الراهن لأنشطة التواصل التي تقوم بها البعثة، فهي حاليا قيد الاستعراض من قبل الهيئات التشريعية للأمم المتحدة.

تاسعا - ملاحظات

٥٧ - اتضحت ضرورة أن تصطبغ عملية الانتقال التي يجتازها البلد بالمزيد من إمكانية التنبؤ بما تنطوي عليه، وذلك بفعل التطورات التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية، بما فيها حادثة اغتيال رباني في أيلول/سبتمبر، واستمرار مصادر القلق الإقليمية، وتواصل الأزمة المالية العالمية المزعجة. ومن المهم للغاية في هذا الصدد أن تبذل أفغانستان، بدعم من شركائها ومن الأمم المتحدة في الميدان، جهدا متضافرا يهدف إلى صوغ توافق وطني في الآراء بشأن القضايا الرئيسية. ويشمل هذا إشراك المجتمع المدني في حوار واسع القاعدة يرمي إلى دفع عملية السلام قدما وتعزيز مؤسسات البلد؛ والحفاظ على زخم العملية الإقليمية المتفق عليها في إسطنبول؛ وكفالة صوغ مخطط اقتصادي وإنمائي موحد وشفاف ينطوي على إمكانية التنبؤ ومزود بالموارد الكافية، عن طريق تنشيط عملية كابل؛ وتوطيد شراكاتها الرئيسية للمنظور الطويل الأجل، أي ما بعد عام ٢٠١٤.

٥٨ - وبرغم أن مقتل السيد رباني كان نكسة على الطريق، فإنه لا ينبغي ولا يمكن أن يكون رادعا للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بقيادة الأفغان. بل ينبغي أن تُتخذ من هذا الحادث فرصة لأن يحتشد جميع الأفغان معا في لحظة قوامها الوحدة الوطنية ليجددوا الالتزام بتحقيق السلام عن طريق الحوار. ويلزم مضاعفة الجهود من أجل معالجة العجز في رصيد الثقة، وبناء مقومات الثقة المتبادلة، والنهوض بعملية شاملة وضامّة للجميع لتحقيق السلام. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف، بما فيها حركة التمرد، بالمشاركة السلمية في عملية الحوار، وباتخاذ تدابير وقائية ضد الأعمال التي يمكن أن تقوّض هذه العملية. وإجراء تحقيق سليم في حادثة الاغتيال يمكن أن يساعد في استعادة الثقة والحيلولة دون فقدان أي قدر آخر من الزخم. وقد اتخذت اللويا جيرغا خطوة أولى نحو مواصلة الحوار، عن طريق إعادة تأكيد تأييدها للمفاوضات. وإني لأؤكد لرئيس أفغانستان والمجلس الأعلى للسلام والوزير ستانكزاي كامل الدعم من جانبي وهم يواصلون قيادة هذا الجهد الهام.

٥٩ - وقد قدم مؤتمر اسطنبول رؤية جلية والتزاما واضحا ببذل الجهد في إطار عملية تركز على النتائج وتهدف إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة ككل. وتوفر عملية اسطنبول للأطراف الإقليمية الفاعلة أساسا للانطلاق قدما على نحو منظم، مزودة بأدوات متسقة ومبادئ واضحة، نحو تعزيز التعاون الإقليمي بشأن طائفة متنوعة من القضايا، بما فيها الأمن. والأمر يرجع الآن إلى أعضاء هذه المنطقة، كي يثبتوا التزامهم بهذه العملية وبأهدافهم بأن يكفلوا لها ما يلي: '١' أن تسير قدما على نحو بناء وبنهج عملي؛ و '٢' أن تظل مملوكة للمنطقة ولكن متمتعة بالعون من الجهات الداعمة الدولية. وبالنظر إلى إدراج مكافحة المخدرات ضمن تدابير بناء الثقة، فإني أشجع مجتمع الجهات المانحة على تعميم إدماج تدابير مكافحة المخدرات في البرامج الوطنية ذات الأولوية، مع صوغ مؤشرات محددة وتوفير ميزانيات ممولة تمويلا كافيا.

٦٠ - ولا يزال من الضرورات ذات الأهمية الكبرى في مجال توطيد السلام والمصالحة والاستقرار أن تعمد أفغانستان وباكستان إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية. وكانت آخر خطوة إيجابية اتخذت في هذا الصدد هي الاجتماع الثلاثي الذي ضم أفغانستان وباكستان وتركيا. وتمثل اللجنة الأفغانية الباكستانية المشتركة للمصالحة والسلام وسيلة مفيدة لمتابعة الحوار المنظم بشأن المسائل البالغة الأهمية المتصلة بالصالح المشترك. وإني أشجع أفغانستان وباكستان على أن تواصلا استخدام آليات من هذا القبيل لتناول وحل المسائل موضع الاهتمام المشترك.

٦١ - ولا تزال حماية المدنيين تشكل شاغلا ملحّا وبالغ الأهمية لدى الأفغان والمجتمع الدولي على السواء. ومن المؤسف أن مستويات الخسائر في المدنيين ظلت مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد استمرت العناصر المناوئة للحكومة في استخدامها العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات أقراص الضغط ولعمليات الاغتيال، التي أودت بحياة أعداد من المدنيين تفوق ما سببته أي وسيلة أخرى. وبرغم أن الشوط لا يزال طويلا، أصبحت الحكومة تقر بشكل متزايد بالحاجة إلى اتخاذ تدابير جادة لكفالة الحماية الكافية للنساء والمحتجزين، بجملة سبل منها التقيد بالتدابير الأساسية للحماية القانونية وإنفاذ تدابير المساءلة المؤسسية.

٦٢ - ويلزم للجهود المبذولة من أجل تحسين الأمن أن تقترن بتحسين الأحوال المعيشية للشعب الأفغاني. ويبين التقرير المتعلق بدليل التنمية البشرية أن الحكومة تحرز حاليا بالاشتراك مع المجتمع الدولي تقدما في تحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، التي أصاب الركود كثيرا منها خلال فترة الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي. ولكن الدليل يشير أيضا

إلى التحديات التي لا تزال قائمة من حيث الفقر وأوجه التفاوت الاجتماعية. ولا يمكن في هذا الصدد الركون إلى القناعة بما تحقق. ويتعين ربط التحديات الطويلة الأمد المشمولة في موازنة الأبعاد الاقتصادية لمرحلة نقل المسؤولية عن الأمن في إطار عملية كابل الأوسع نطاقا بإنجاز تحسينات حقيقية وملموسة في حياة المواطن الأفغاني العادي. فالاستثمار مثلا في نشر الإلمام بالقراءة والكتابة وفي توفير التعليم على أساس تكافؤ الفرص سيسهم في إطلاق طاقة البلد الاقتصادية من عقالها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتزايد الوعي لدى الشركاء الدوليين بأن تحقيق تحسن في مجالات الحوكمة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وسيادة القانون مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالنقل الناجح الذي لا رجعة فيه للمسؤولية عن الأمن. ومع توقع حدوث هبوط في الموارد الداعمة لأولويات العمل في مجالي الحوكمة والتنمية، تشتد بشكل متزايد أهمية الفعالية في استغلال التمويل وتنسيقه واستخدامه. ومن ثم يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للموازنة بين الاستثمارات الأمنية وغير الأمنية في الأجلين المتوسط والطويل. وقد وضع المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المعقود في بون في عام ٢٠١١، خريطة طريق للخوض في هذه المناقشات.

٦٣ - وأكد مؤتمر بون من جديد الالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي بدعم أفغانستان فيما بعد عام ٢٠١٤. ومع تحويل توجه الاستراتيجية من تحقيق الاستقرار إلى التعاون الإنمائي الطويل الأجل، جدد المشاركون التزامهم بجعل المساعدة متساوقة مع أولويات الحكومة وتحسين كفاءة موارد المعونة، بجملة وسائل منها توجيه حصة متزايدة من المعونة عن طريق ميزانية الحكومة. وأصرّ الشركاء على مواصلة الإصلاحات في قطاع الحوكمة ومكافحة الفساد بغية كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد. وفي حين أن الوزارات التنفيذية الأفغانية أحرزت قدرا من التقدم في اتجاه التكامل الرأسي، يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل في مجال ربط أعمال التخطيط والأنشطة على المستوى دون الوطني (ولا سيما بالنظر إلى تطور فريق إعمار الولايات) بأعمال التخطيط والأنشطة التي تُصاغ عن طريق البرامج الوطنية ذات الأولوية. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على صعيد التنمية في كابل وعلى المستوى دون الوطني معا، في ظل القيادة والتوجيه من جانب حكومة أفغانستان وبالدعم والمشاركة النشطة من جانب الشركاء الدوليين.

٦٤ - وترتبط عملية الانتقال في أفغانستان ارتباطا لا ينفصم بالشراكات الاستراتيجية الملتزمة بمستقبل البلد فيما بعد عام ٢٠١٤. وإلى أن تصبح هذه الاتفاقات ملموسة بقدر أكبر فيما تتضمنه من تأكيدات، ستمضي عملية نقل المسؤولية الأمنية في مسارها بمعدل سريع، ولكن دون تيقّن من الالتزامات الإنمائية الطويلة الأجل تجاه الشعب الأفغاني. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد ”الضمانات“ التي تموّل البرامج الإنمائية الوطنية

الأفغانية الرئيسية للحكومة، الأمنية منها وغير الأمنية، فضلا عن الأنشطة والبرامج المؤكدة الفعالية.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، يجب ألا تغيب أن أنظارنا الشواغل الإنسانية الأشد إلحاحا التي تجابه عديدا من الأفغان بصفة يومية. وإني أشجع على مواصلة التعاون داخل أفغانستان وفي المنطقة معا لإيجاد حلول مستدامة ودائمة لمشردي هذا البلد. وبالنظر إلى أن هناك قرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في البلدان المجاورة وأكثر من ٥,٧ ملايين من العائدين، تعكف الأمم المتحدة، بالاشتراك مع حكومات أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، على التخطيط لعقد مؤتمر دولي في ربيع عام ٢٠١٢، سيكون هدفه استطلاع استراتيجية شاملة متعددة السنوات من أجل هذه القضية التي طالما أمدها. وأنا أؤيد أتم التأييد هذه المبادرة وأتوقع أن تأتي منها نواتج موضوعية ملموسة يمكن أن تتيح حلولا حقيقية للعدد الضخم الذي ما زال مشردا من الأفغان.

٦٦ - وطيلة عام ٢٠١١، ما برحت حكومة أفغانستان تأخذ بزمام القيادة في معالجة العديد من المسائل الإنسانية، ولا سيما التصدي لحالة الجفاف. ويتضمن النداء الموحد الأفغاني لعام ٢٠١٢، الذي أطلقه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، توجيه الانتباه إلى الاحتياجات الإنسانية الفورية وإلى ضرورة كفالة استمرار المبادرات الإنمائية والإنسانية وضمان الاتساق فيما بينها دعما لما تبذله الحكومة من جهود. بيد أن أهداف هذا النداء لا يمكن بلوغها إلى إذا أصبح الحق في تقديم المساعدة للمحتاجين إليها وتيسّر سبل الوصول إليهم أمرا قريب المنال. وبعد المصاب الفادح الذي أفقدنا بعض الموظفين العاملين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قندهار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وما يتلقاه العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من الترويع والتهديد بصفة منتظمة، أهيب مرة أخرى بجميع الأطراف في النزاع أن تحترم ما تتصف به العناصر الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية من الحياد والتجرد، وحق الطوائف البالغة الضعف في تلقي المساعدة.

٦٧ - وما برحت الأمم المتحدة في أفغانستان تسهم في الجهود الأفغانية والدولية عن طريق دعم مساعي البحث عن حل سلمي للنزاع، وحماية حقوق الإنسان، والتشجيع على تقديم الدعم المتسق والفعال لجهود التصدي لشتى التحديات في مجالات الحوكمة والتنمية والمساعدة الإنسانية. وأود أن أشدد على أهمية كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم مع بقاء المنظمة شريكا ملتزما لحكومة أفغانستان وشعبها.

٦٨ - وقد انتقلنا حاليا إلى مرحلة جديدة عناصرها الطويلة الأجل هي التواصل والدعم والشراكة بين المجتمع الدولي وأفغانستان. ومن الواضح أنه مع تقدم أفغانستان على الطريق إلى السلام وتحسين الحوكمة، سيستمر التقييم للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

٦٩ - وسيتولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام، جان كوبيس، مهام منصبه في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للممثل الخاص استفان دي ميستورا لما أداه أثناء خدمته. فقد كفل بجهوده تضامن الأمم المتحدة مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في دعم إقامة دولة حديثة ديمقراطية ذات سيادة. وطيلة عمله مع الأمم المتحدة، ظل السيد دي ميستورا نعم النصير للقيم والمبادئ التي تتجسد فينا جماعةً. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى موظفي الأمم المتحدة لما يتحلون به من الالتزام والتفاني في تفعيل هذه القيم والمبادئ ذاتها يوما بعد يوم برغم ما يواجههم من المخاطر. وهم بصنيعهم ذاك يكفلون لنا الوفاء بالتزاماتنا تجاه شعب أفغانستان.